تقرير الرصد اليومي لأخبار القطاع الصحي في الصحافة المحلية

Daily Media Monitering Report for Helth Industry

اليوم : الأربعاء

التاريخ: 18 ديسمبر 2024

أخبار الخليج
الجريدة اليومية الأولى في البحرين
العدد: 17071

المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي:

البحرين.. مؤشرات إحصائية تعزز النهج المبني على الاستدامة والعدالة والتنافسية

معدلات إنجاز بنسبة ١٠٠٪ ومؤشرات معلوماتية تصب في تحقيق رؤية ٢٠٣٠

الأولى عربيا في الحرية الاقتصادية ونسبة الإناث ضمن قوة العمل والثانية في تنمية الشباب العالمي

بمناسبة احتفالات مملكة البحرين بأعيادها الوطنية وعيد الجلوس الخامس والعشرين لحضرة صاحب الجلالة الملك المعظم وما يصاحبها من مناسبات وطنية، اصدر المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تقريرا حول ما شهدته المملكة من نهضة شاملة في كافة المجالات والقطاعات الحيوية التنموية المستدامة، واسست بنية اقتصادية حديثة، أضافت إلى رصيد إنجازاتها المزيد من النجاحات التنموية الرائدة التي رسخت وعززت مكانتها وتنافسيتها الإقليمية والعالمية كونها مركزا تجاريا وماليا وسياحيا رئيسا في المنطقة.

وأشارت بيانات المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى تحقيق مملكة البحرين مؤشرات إحصائية معلوماتية تصب في تحقيق رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠، والتي تتوج توجهات المملكة نحو نهج مبني على الاستدامة يمضي نحو التقدم والازدهار في مختلف مجالات التقدم التنموي المستدام بفضل الرؤى الطموحة للقيادة الرشيدة بالمملكة.

وعن مؤشرات اهداف التنمية المستدامة تشير بيانات الأحصاء الخليجي إلى تحقيق المملكة معدلات إنجاز عالية، حيث حققت معدلات إنجاز بنسبة ١٠٠% في كل من مؤشر السكان الذين يعيشون في اسر معيشية يمكنها الحصول على الخدمات الأساسية، وفي مؤشر نسبة السكان المستفيدين من خدمات مياه الشرب المدارة بطرق آمنة، ومؤشر نسبة السكان المستفيدين من خدمات الكهرباء، وايضا في مؤشر نسبة الحكومات المحلية التي تعتمد وتنفذ إستراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث، ومؤشر نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين سجلت ولاداتهم في قيد السجل المدني.

كما حققت المملكة تقدما محرزا في مؤشر نسبة الولادات التي تتم تحت إشراف طبي بنسبة ٩٩,٧%. اما فيما يتعلق بمؤشر معدل المشاركة في التعلم المنظم ما قبل المدرسة فقد حققت المملكة نحو ٧٠%، وبلغ مؤشر نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من توقف النمو ما نسبته ٤,١% فقط، ومؤشر نسبة سكان الحضر الذين يعيشون في احياء فقيرة بلغت نحو ٠%.

وافاد المركز فيما يتعلق مؤشرات البيئة للمملكة، حيث بلغ مؤشر القائمة الحمراء (القائم على القائمة الحمراء للأنواع المهددة بالانقراض الصادرة عن الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية) نحو ٠,٨٤.

وفي المؤشرات الاقتصادية توضح بيانات المركز الإحصائي الخليجي ان إجمالي الإنفاق الحكومي للدولة في عام ٢٠٢٣م نحو ٩٣٧ مليون دولار أمريكي، كما بلغت المساهمة النسبية للقيمة المضافة للقطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نحو ٨٤,٧%، وبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نحو ٢٧,٤ الف دولار امريكي، في حين بلغ معدل التضخم نحو ٠,١-%.

وعلى مستوى المؤشرات التنافسية العالمية لعام ٢٠٢٤م، اشارت بيانات المركز الإحصائي الخليجي، الى ان مملكة البحرين تصدرت المركز الثاني عالميا في مؤشر مرونة وتكيف الأفراد مع التحديات، والرابع عالميا في مؤشر توافر العمالة الماهرة ضمن سوق العمل، والسادس عالميا في مؤشرين توافر المهارات المالية وتوافر المهارات التكنولوجية والرقمية، والثامن عالميا في مؤشر قدرة السياسات الحكومية على التكيف مع المتغيرات.

وافاد المركز مستوى مملكة البحرين على مستوى المؤشرات التنافسية الإقليمية، فقد تبوات المملكة المركز الأول عربيا في كل من مؤشرين الحرية الاقتصادية لعام ٢٠٢٤م، ومؤشر نسبة الإناث ضمن قوة العمل لعام ٢٠٢٣م، والثاني عربيا في مؤشر تنمية الشباب العالمي لعام ٢٠٢٣م.

وفيما يتعلق بالاستدامة اشار المركز: ان مملكة البحرين تمتلك كافة المقومات اللازمة لاستيعاب المبادئ الرئيسية لأهداف التنمية المستدامة، من خلال حرصها على مواءمة برامج واستراتيجيات عمل الجهات الحكومية مع أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى دستور المملكة وميثاق العمل الوطني الذين يؤكدان تطبيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة.

وفي هذا الصدد اعتمدت مملكة البحرين برنامج الحكومة ٢٠٢٣ -٢٠٢٦م بما يتوافق مع رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠، وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، تحت شعار من التعافي إلى النمو المستدام، بالإضافة إلى اعتماد خطة التعافي الاقتصادي التي تضم ٢٧ مبادرة وصندوق العمل (تمكين) وغيرها.

وتشير بيانات المركز الإحصائي الخليجي إلى اعتماد مملكة البحرين مبادرات تنموية رقمية ابرزها: خطة التحول الرقمي لتحويل ٢٢٩ خدمة حكومية إلى خدمات رقمية، وتحقيق تغطية بنسبة ١٠٠% لشبكة اتصالات الجيل الخامس وشبكة النطاق العريض (الإنترنت).

وافاد المركز ان مملكة البحرين لديها رؤية طموحة نحو مضاعفة اهداف الطاقة المتجددة إلى ٢٠% بحلول عام ٢٠٣٥م، ومن ابرز الجهود البحرينية في مجال الطاقة المتجددة، تنفيذ مشروع إنشاء محطة طاقة شمسية بقدرة ١٠٠ ميجاواط، ومشروع تركيب انظمة طاقة شمسية بقدر ٧٢ ميجاواط على أسطح المباني الحكومية.

كما أطلقت مملكة البحرين استراتيجيات في مختلف القطاعات الحيوية الواعدة المتمثلة في: النفط والغاز، السياحة، الخدمات اللوجستية، الصناعة، تطوير الخدمات المالية، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاقتصاد الرقمي، الأمن الغذائي.

وفي برنامج المدن الصحية للمنظمة الصحة العالمية المتعلق بأهداف التنمية المستدامة ١١ والمتمثل في جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وامنة وقادرة على الصمود ومستدامة، فقد حصلت البحرين كأول عاصمة صحية على مستوى الشرق الأوسط تم اعتمادها كمدينة صحية، بالإضافة إلى حصول محافظتين بالمملكة ذات الاعتماد الصحي، وتحديد ٥ جامعات تتبع الممارسات الصحية، مع إطلاق ٣ جوائز عالمية تعزز من مكانة مملكة البحرين في تحفيزها للتنمية المستدامة.

واشار المركز أن من ضمن السباقات الأكثر استدامة عالميا، فقد توج فيه سباق الجائزة الكبرى لطيران الخليج للفورمولا ١ بالبحرين لعام ٢٠٢٣م، إذ يتميز بإنتاج الألواح الشمسية في حلبة البحرين تنتج ما يقارب ٥,٢٨ ميجاواط من الطاقة النظيفة، وما يكفي من الطاقة المتجددة لتغطية جميع الاستخدامات لسباق فورمولا ١ لعام ٢٠٠٣م اي ما يعادل ١,٣١٨ أطنان من الكربون.

P 8
Link

الأيام ALAYAM
سنبدي لك الأيام ما كنت جاهلا ويأتيك بالأخبار من لم تزود
العدد: 13038

العلاقات بين البحرين وقطر تسير نحو مزيدٍ من التعاون الثنائي البنّاء

اليوم الوطني لدولة قطر.. مسيرة حافلة بالإنجازات في مختلف المجالات

علاقات تاريخية متجذرة تجمع الشعبين الشقيقين ووحدة في الأهداف والمنطلقات

تحتفل دولة قطر الشقيقة اليوم الأربعاء، بذكرى اليوم الوطني الثالث والخمسين، الذي يوافق الثامن عشر من ديسمبر من كل عام، وهي تشهد نهضة وتطورًا في جميع المجالات، في ظل القيادة الحكيمة لصاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر الشقيقة، حيث أصبحت نموذجًا ومثالًا يحتذى به في النجاح والاستقرار، والرفاه والتطور الاقتصادي والاجتماعي.

وتشارك مملكة البحرين دولة قطر الشقيقة الاحتفال بهذه المناسبة، في ظل الاهتمام والرعاية التي تحظى بها العلاقات البحرينية القطرية من حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، وأخيه صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر الشقيقة، حفظهما الله ورعاهما، وحرصهما المتبادل على تعزيز أواصر العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين، بما يخدم المصالح المشتركة ويعود بالنفع على البلدين والشعبين الشقيقين، إضافة إلى ما يجمع بين البلدين والشعبين الشقيقين من علاقات أخوية متينة وراسخة.

وتسير العلاقات البحرينية القطرية في مسار متسق من التعاون الثنائي المثمر والبنّاء وذلك في إطار العلاقات الوطيدة التي تجمع بين القيادتين الحكيمتين والشعبين الشقيقين، تلك العلاقات المبنية على مبادئ راسخة تسيّجها روابط أخوية وتاريخية وثيقة ونابتة وممتدّة وضاربة جذورها في أعماق التاريخ، تطورت لتشمل مختلف الجوانب التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وتأتي مناسبة اليوم الوطني الثالث والخمسين بدولة قطر، وهي تشهد في العام 2024 العديد من النجاحات والإنجازات داخليًا وخارجيًا، وعلى مختلف المستويات والمجالات السياسية، والاقتصادية والعلمية، والثقافية، والاجتماعية، والتشريعية، وقد حفل العام الحالي بنشاط وحراك سياسي ودبلوماسي قطري واسع، كما شهد عقد جولات من الحوار الاستراتيجي والمشاورات السياسية بين دولة قطر وعدد من الدول الشقيقة والصديقة، إلى جانب حرص دولة قطر على الحضور والمشاركة في الفعاليات والمؤتمرات الدولية البارزة، وفي اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والسبعين التي عقدت بمقر المنظمة في نيويورك.

وعلى الصعيد الاقتصادي؛ تشهد دولة قطر إحدى أسرع طفرات النمو الاقتصادي في العالم، وتتربع على عرش إنتاج الغاز المسال في العالم، ولديها حضور قوي في مجال الاستثمارات الخارجية، وخلال العام الحالي أصدر مجلس الوزراء القطري تعليماته بإعداد وتنفيذ حزمة من المبادرات الاقتصادية لدعم القطاع الخاص، وزيادة مشاركته في الاقتصاد الوطني، كما أصدر سمو أمير دولة قطر في سبتمبر قانونًا بشأن توطين الوظائف في القطاع الخاص، إلى جانب تدشين الاستراتيجية الوطنية لقوى عاملة كفؤة ذات إنتاجية عالية 2024-2030، والتي تهدف إلى زيادة مشاركة المواطنين في سوق العمل.

كذلك أطلقت دولة قطر في يناير الماضي استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة (2024-2030)، التي تعد المرحلة الأخيرة على طريق تحقيق أهداف رؤية قطر الوطنية 2030 التي أطلقت في العام 2008، وتهدف إلى مواصلة الجاهزية لمواجهة التحديات وتوجيه قطر نحو الانتقال إلى مصاف الدول المتقدمة بحلول عام 2030.

وفي قطاع التعليم؛ تم تدشين استراتيجية وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي 2024-2030، تحت شعار «إيقاد شعلة التعلم»، وتهدف إلى تطوير قطاع التعليم في دولة قطر عبر توفير تعليم عالي الجودة، وضمان تكافؤ الفرص وتنمية مهارات المعلمين بشكل مستمر، وتعزيز البيئة التعليمية وفق أحدث الممارسات التربوية.

وفي مجال الصحة؛ حرصت دولة قطر على بناء نظام صحي عام عالمي المستوى خلال السنوات القليلة الماضية، وأظهرت الأرقام الحديثة أنه مع نهاية العام 2023 وصل عدد المستشفيات ومنشآت الرعاية طويلة الأمد في القطاع العام 19 مستشفى ومنشأة، وزاد عدد المراكز الصحية في القطاع العام (تشمل المراكز التابعة لمؤسسة الرعاية الصحية الأولية، والمراكز التي يديرها الهلال الأحمر القطري وفق اتفاقية مع وزارة الصحة العامة) إلى 35 مركزًا موزعة على مناطق الدولة المختلفة، كما جرى تدشين الاستراتيجية الوطنية للصحة (2024-2030) «الصحة للجميع».

وعلى صعيد الطاقة؛ واصلت دولة قطر خلال العام 2024 تعزيز مكانتها وريادتها في صناعة الغاز العالمية، حيث تم وضع حجر الأساس لمشروع مجمع راس لفان للبتروكيماويات، بمدينة راس لفان الصناعية، والذي يعتبر واحدًا من أكبر مشاريع البتروكيماويات في العالم، وسيرفع الطاقة الإنتاجية لدولة قطر من البتروكيماويات إلى ما يقارب 14 مليون طن سنويًا في الربع الأخير من عام 2026، وتبلغ كلفة المجمع ستة مليارات دولار. كما أعلنت عن توسعة جديدة لحقل الشمال، سيرتفع بموجبها إنتاجها من الغاز الطبيعي المسال من 77 مليون طن سنويًا حاليًا إلى 142 مليون طن سنويًا قبل نهاية العام 2030.

وفي إطار استراتيجيات الأمن الغذائي، جرى تدشين الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي لدولة قطر 2030، التي تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي المستدام عبر مبادئ توجيهية تشمل تعزيز العادات الصحية والاستهلاكية، وضمان السلامة والجودة الغذائية، والاستدامة والتكيف مع التغير المناخي، وبناء شراكات فعالة.

وفي مجال البيئة؛ دشنت دولة قطر استراتيجيتها (2024-2030)، التي تم إعدادها تحت شعار «معًا نحو بيئة مستدامة لمستقبل أفضل»، وتهدف الاستراتيجية لتوفير بيئة مستدامة متوازنة مع التنمية، وقادرة على التكيف مع تغير المناخ.

وتماشيًا مع النمو والتطور الرقمي؛ دشنت الأجندة الرقمية 2030، والتي تعد خريطة الطريق للتحول الرقمي في دولة قطر، وتهدف إلى تحقيق أهداف استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة، فيما تخطط دولة قطر لتحول رقمي شامل يحلول عام 2030، يهدف إلى تحويلها إلى منافس قوي في مجالات المدن الذكية والحكومة الإلكترونية والأمن السيبراني والتقنيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي وتقنية المبتافيرس.

وفي مجال النقل والمواصلات؛ تمتلك دولة قطر منظومة نقل متكاملة ومترابطة ومستدامة، برًا وجوًا وبحرًا، وضعتها بمكانة رائدة على خارطة قطاع النقل العالمي، ومكنتها من استضافة كبرى الأحداث العالمية، فيما تواصل هيئة الأشغال العامة القطرية العمل لتحقيق أهداف رؤية قطر الوطنية 2030 من خلال تنفيذ برامج ومشاريع تطوير البنية التحتية والمباني العامة في الدولة.

وفي مجالات الأمن والدفاع؛ دشن صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، جناح الطائرات المقاتلة الإستراتيجية رقم (5) أبابيل (F15 QA) التابع للقوات الجوية الأميرية القطرية، كما أطلقت وزارة الدفاع بوصلة التحول الرقمي الدفاعية؛ بهدف تحويل القوات المسلحة القطرية إلى مؤسسة عالية الكفاءة، تدار باستخدام المعلومات.

وواصلت دولة قطر دورها الإنساني على الساحتين الإقليمية والدولية، وقدمت مساعدات مالية وإغاثية وطبية للدول والمؤسسات والأشخاص الذين يعانون من الكوارث الطبيعية والأزمات والحروب والصراعات في العديد من مناطق العالم.

إن اليوم الوطني لدولة قطر الشقيقة يشكل مناسبة عزيزة لتسليط الضوء على الإنجازات التي تحققها الدولة الشقيقة في مختلف المجالات، والخطوات التي تنفذها على طريق التنمية والبناء من أجل مستقبل أفضل على كل الصعد.

P 11
Link

ALWATAN
الوطن
يومية - شاملة - تفاعلية
الوطن ولاء للوطن

العدد: 6948

توسع مطرد في نطاق الاستثمارات المتبادلة

اليوم الوطني القطري عيد بحريني تتلاقى فيه قلوب الأشقاء

» أيمن شكل

تشارك مملكة البحرين، بقيادتها الحكيمة وشعبها، دولة قطر الشقيقة في وحدة مناسبة عيدها الوطني، ويظهر ذلك بجلاء في عمق العلاقات التاريخية والأخوية الراسخة التي تجمع البلدين منذ استقلالهما في عام 1971. وعاماً بعد آخر تأتي هذه الاحتفالات المتزامنة والمتقاربة بين البلدين في أيام الأعياد الوطنية، لتؤكد وشائج القربى العظيمة بين البلدين والمصير المشترك في العاضي والحاضر والمستقبل، بما يحقق تطلعات الشعبين الشقيقين في تعزيز مسيرة البناء والتقدم والتطور ويعكس وحدة المصير والمصلحة المشتركة.

ويعود الفضل في هذا الدفع إلى السياسات الرشيدة التي يقودها حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عاهل البلاد المعظم، وأخيه حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر. إذ تشهد العلاقات البحرينية القطرية يوماً بعد آخر نمواً في مجددات التكامل والوحدة، على طريق مجلس التعاون لدول الخليج العربي الذي يسعى لربط دول المجلس بعضها ببعض وتعميق العلاقات استنادا للروابط التاريخية العريقة بين شعوب المنطقة أجمع وبالأخص الشعب القطري الشقيق.

ويعمل تحقيق المواطنة الاقتصادية الخليجية هدفاً أساسياً لإرساء لمسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية. حيث أقرت القرارات التي اتخذتها دول مجلس التعاون خلال الأعوام الماضية، في الدفع بفكرة المواطنة الاقتصادية الخليجية نحو أرض الواقع وتحقيق الاستفادة القصوى لمواطني دول مجلس التعاون.

وتمنح تلك القرارات حقوقاً واسعة لمواطني الدول في تيسير تنقلهم بين دول الأعضاء وإقامتهم فيها والالتحاق بالمدارس الحكومية، والعلاج في المستشفيات الحكومية. وتملك العقارات والمساواة في العمل بالقطاعين العام والخاص مع توفير المظلة التأمينية. وكذلك التمتع بحق ممارسة الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والحرف. في أي دولة من دول الأعضاء، بالإضافة لمشاركة أفراد وتداول الأسهم وتأسيس الشركات المساهمة وغير ذلك.

الخليجية المشتركة بصورة شاملة ومفصلة عن مدى استفادة مواطني دول مجلس التعاون من ثمرات السوق الخليجية المشتركة. وتزخر هذه البيانات مدى عمق العلاقات بين البحرين وقطر.

وليس أدل على العلاقة الأخوية المتجذرة من الأرقام حيث سجلت إحصائيات دخول وخروج الأفراد من مواطني دول مجلس التعاون الخليجي لدولة قطر خلال عام 2023، دخول أكثر من 140 ألف بحريني، وخروج أكثر من 141 ألف بحريني، وذلك بالمقارنة مع دخول قرابة 85 ألف بحريني وخروج 82 ألف خلال العام 2022. وهو ما يؤشر على العلاقة الحميمة والحب، والود المتبادل ونمو الزيارات الأخوية بين الشعبين.

كذلك يبلغ عدد الطلبة البحرينيين الدارسين في التعليم العالي بدولة قطر خلال العام الدراسي 2022-2023، من أذكور 144 طالبة، ومن الإناث 154 طالبة. وفي التعليم العام «المرحلة المتوسطة الإعدادية»، 93 طالبة و109 طالبات لنفس الفترة الدراسية. بينما في المرحلة الثانوية، 76 طالبا و80 طالبة.

ويستفيد المواطن البحريني من الخدمات الصحية في مستشفيات دولة قطر حيث بلغ عدد المترددين على المراكز الصحية والمستشفيات خلال عام 2022، قرابة 8 آلاف بحريني، وكان عدد المشمولين بالخدمات الاجتماعية من البحرينيين 10 مواطنين. وعدد المشمولين في التأمين الاجتماعي 196 بحرينيا وعدد المشمولين بالتقاعد 251 بحرينياً وذلك خلال العام 2023.

وتمثل العلاقات الثنائية الوثيقة بين البلدين أهمية استراتيجية لأمن واستقرار المنطقة والشرق الأوسط. وتتسع للتعبير عن رؤى أصحاب الجلالة والسمو في القضايا الإقليمية والدولية. ووحدة المواقف في جميع الأحداث التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط. حيث تسعى دول مجلس التعاون إلى الوصول لاستقرار وأمن مستدام في المنطقة. وهو أمر يعمل على تحقيقه كل من حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم وصاحب السمو الأمير تميم بن حمد آل ثاني.

وبأتي ذلك عبر تفعيل الزيارات الرسمية وتكثيف الاتصالات لدفع عملية السلام في المنطقة وأيضاً، حلول ناجعة للتحديات الإقليمية والدولية. وقد كان للتعاون الثنائي بين البلدين في مختلف المجالات الأثر الكبير في تعزيز وحدة الصف الخليجي والعربي، ودعم الوحدة والتماسك الإقليمي.

وعلى الصعيد الاقتصادي فإن التاريخ العريق بين البلدين يسجل مراحل محورية في تعزيز الاستثمارات وفسح المجال أمام رجال الأعمال والمستثمرين من البلدين للعمل بأريحية في السوق دون عوائق. وذلك منذ زمن بعيد ومعاهد عبر تاريخ شعوب المنطقة وبالبلدين على وجه الخصوص.

وتشهد العلاقات الاقتصادية بين البحرين وقطر نمواً مطرداً حيث بلغ حجم التبادل التجاري مؤخراً أرقاماً قياسية تعكس الأهمية المتزايدة للتعاون الاقتصادي بين البلدين. فوفقاً لهيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، سجل التبادل التجاري بين البحرين وقطر ارتفاعاً في الربع الأخير من 2023 بزيادة 136٪ عن الفترة ذاتها من 2022. ليصل إلى 33 مليون دولار، مقابل 14 مليون دولار لذات الفترة من العام 2022.

وواصلت المؤشرات ارتفاعها، حيث أكد التقرير الفصلي الاقتصادي الذي أصدرته غرفة تجارة وصناعة البحرين، أن حجم التجارة بين مملكة البحرين ودولة قطر في الربع الأول من العام الجاري «2024»، قد شهد نمواً بلغت نسبته 294٪ على أساس سنوي وبإجمالي 73 مليون دينار.

كذلك سجل تقرير الغرفة للربع الثاني من 2024، ارتفاع حجم التبادل التجاري بين البحرين وقطر بنسبة 829٪ وذلك بالمقارنة بين الربع الثاني من 2023، والربع الثاني من 2024، إذ ارتفعت إلى 115.9 مليون دولار.

كما تظهر الأرقام توسعاً مطرداً في نطاق الاستثمارات المتبادلة بين البلدين. فيواصل رجال الأعمال والمستثمرين، توسعة هذه الاستثمارات المتبادلة مستغلين الفرص المتاحة لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي في جميع بلدان المجلس والتي تتيح للمستثمرين ورجال الأعمال أنشطة متنوعة وفرصاً استثمارية واعدة وهذا ما وجده رجال الأعمال من مملكة البحرين في دولة قطر الشقيقة وبالعكس.

وبحسب تقرير المجلس الوطني للتخطيط في دولة قطر الشقيقة، فقد حققت الدوحة 20.1 مليار ريال قائمة في الميزان التجاري لشهر يوليو 2024. حيث بلغت قيمة إجمالي الصادرات القطرية (التي تشمل الصادرات ذات المنشأ المحلي وإعادة التصدير) 30.2 مليار ريال قطري تقريباً أي بارتفاع نسبته 3.9٪ مقارنة ببيانات شهر يوليو عام 2023. وبارتفاع نسبته 2.5٪ مقارنة بشهر يونيو عام 2024. كما ارتفعت قيمة الواردات السلعية خلال شهر يوليو عام 2024، لتصل إلى نحو 10.1 مليار ريال قطري بارتفاع نسبته 6-8٪ مقارنة ببيانات شهر يوليو عام 2023. وبارتفاع نسبته 1-8٪ مقارنة بشهر يونيو عام 2024. وحقق الميزان التجاري خلال نفس الفترة فائضاً مقداره 20.1 مليار ريال قطري، مسجلاً بذلك ارتفاعاً قدره 0.5 مليار ريال قطري أي ما نسبته 2.5٪.

ويبرز تقرير المجلس الوطني للتخطيط بدولة قطر عدد المواطنين البحرينيين الذين اشتروا عقارات. حيث كان العدد في عام 2016، قرابة 49 بحرينيا، وبلغ في العام الماضي 112 بحرينياً فيما بلغ عدد التراخيص الممنوحة للبحرينيين لممارسة الأنشطة الاقتصادية في قطر 169 ترخيصاً عام 2022. كما بلغ عدد المساهمين البحرينيين في الشركات المساهمة المسموح تداول أسهمها في بورصة قطر 18894 مساهماً.

وتؤكد كل هذه المؤشرات على عمق العلاقات بين البلدين وتنوعها عاماً بعد آخر. بفضل من الله تعالى وحكمة القيادتين الرشيدتين في البلدين الشقيقين.

فيعبر الشعب البحريني اليوم عن فرحته بالعيد الوطني لدولة قطر الشقيقة. معتبراً اليوم الوطني القطري، عيداً بحرينياً تتلاقى فيه قلوب الأشقاء فرحاً وسعادة.

P 15
Link

جليلة السيد: الإنجازات الصحية تجسّد نجاحات البحرين في ظل المسيرة التنموية

أكّدت وزيرة الصحة د. جليلة السيد أن مملكة البحرين حققت إنجازات متميزة استطاعت من خلالها أن تسجل موقعاً ريادياً في القطاع الصحي على مختلف الأصعدة، وتأتي هذه الإنجازات الوطنية لتجسد نجاحات مملكة البحرين، بفضل سواعد الكفاءات والكوادر الوطنية وجهودها المبذولة، استكمالاً لما تحقق في ظل المسيرة التنموية الشاملة التي انطلقت قبل خمس وعشرين عامًا بتولي حضرة صاحب الجلالة ملك البلاد المعظم، مقاليد الحكم. جاء ذلك خلال احتفال وزارة الصحة بمناسبة احتفال مملكة البحرين بأعيادها الوطنية وعيد الجلوس الخامس والعشرين لحضرة صاحب الجلالة الملك المعظم، وما يصاحبها من مناسبات وطنية، وذلك بحضور رئيس المجلس الأعلى للصحة الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة.

ورفعت الوزيرة أسمى آيات التهاني والتبريكات إلى حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، بهذه المناسبة الوطنية التي تتجدد خلالها مشاعر الولاء والاعتزاز للوطن، لمواصلة البذل والعطاء نحو تحقيق مستقبل أكثر ازدهاراً للمملكة، مثمنةً الرعاية السامية والدعم اللامحدود من القيادة الحكيمة.

P 17
Link

البلاد
www.albiladpress.com
العدد: 5909

تعزز النهج المبني على الاستدامة والعدالة والتنافسية... "الإحصائي الخليجي":

مؤشرات تصب في تحقيق رؤية البحرين الاقتصادية 2030

المملكة أحرزت معدلات إنجاز عالية في بعض المؤشرات بلغت 100 %

مسقط - المركز الإحصائي الخليجي

تحتفل البحرين بأعيادها الوطنية، حيث شهدت المملكة منذ استقلالها العام 1971، نهضة شاملة في جميع المجالات والقطاعات الحيوية التنموية المستدامة، وأسست بنية اقتصادية حديثة، وأضافت إلى رصيد إنجازاتها مزيدا من النجاحات التنموية الرائدة التي رسخت وعززت مكانتها وتنافسيتها الإقليمية والعالمية كونها مركزا تجاريا وماليا وسياحيا رئيسا في المنطقة.

وتشير بيانات المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى تحقيق مملكة البحرين مؤشرات إحصائية ومعلوماتية تصب في تحقيق رؤية البحرين الاقتصادية 2030، والتي تتوج توجهات المملكة نحو نهج مبني على الاستدامة يمضي نحو التقدم والازدهار في مختلف مجالات التقدم التنموي المستدام بفضل الرؤى الطموحة للقيادة الرشيدة بالمملكة، وعن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، تشير بيانات الإحصاء الخليجي إلى تحقيق المملكة معدلات إنجاز عالية، حيث حققت معدلات إنجاز بنسبة 100 % في كل من مؤشر السكان الذين يعيشون في أسر معيشية يمكنها الحصول على الخدمات الأساسية، وفي مؤشر نسبة السكان المستفيدين من خدمات مياه الشرب المدارة بطرق آمنة، ومؤشر نسبة السكان المستفيدين من خدمات الكهرباء، وأيضا في مؤشر نسبة الحكومات المحلية التي تعتمد وتنفذ إستراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث، ومؤشر نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين سجلت ولاداتهم في قيد السجل المدني.

كما حققت المملكة تقدما محرزا في مؤشر نسبة الولادات التي تتم تحت إشراف طبي بنسبة 99.7 %. أما فيما يتعلق بمؤشر معدل المشاركة في التعلم المنظم ما قبل المدرسة فقد حققت المملكة نحو 70 %، وبلغ مؤشر نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من توقف النمو ما نسبته 4.4 % فقط، ومؤشر نسبة سكان الحضر الذين يعيشون في أحياء فقيرة بلغت نحو 0 %.

المركز الإحصائي
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
GCC-STAT

» بلغ مؤشر نسبة سكان الحضر الذين يعيشون في أحياء فقيرة نحو 0%

وأفاد المركز فيما يتعلق مؤشرات البيئة للمملكة، إذ بلغ مؤشر القائمة الحمراء (القائم على القائمة الحمراء للأنواع المهددة بالانقراض الصادرة عن الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية) نحو 0.84.

وفي المؤشرات الاقتصادية توضح بيانات المركز الإحصائي الخليجي أن إجمالي الإنفاق الحكومي للدولة في العام 2023م نحو 9,637 مليون دولار، كما بلغت المساهمة النسبية للقيمة المضافة للقطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نحو 84.7 %، وبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نحو 27.4 ألف دولار، في حين بلغ معدل التضخم نحو 0.1 %.

وعلى مستوى المؤشرات التنافسية العالمية للعام 2024، أشارت بيانات المركز الإحصائي الخليجي، إلى أن مملكة البحرين تصدرت المركز الثاني عالميا في مؤشر مرونة وتكيف الأفراد مع التحديات، والرابع عالميا في مؤشر توفر العمالة الماهرة ضمن سوق العمل، والسادس عالميا في مؤشرين توافر المهارات المالية وتوافر المهارات التكنولوجية والرقمية، والثامن عالميا في مؤشر قدرة السياسات الحكومية على التكيف مع المتغيرات.

» إنجاز بنسبة 99.7 % في مؤشر نسبة الولادات التي تتم تحت إشراف طبي

» 70 % الإنجاز بمؤشر معدل المشاركة في التعلم المنظم ما قبل المدرسة

» 9,637 مليون دولار إجمالي الإنفاق الحكومي في العام 2023

وعلى مستوى المؤشرات التنافسية الإقليمية، تبوأت المملكة المركز الأول عربيا في كل من مؤشرين الحرية الاقتصادية للعام 2024، ومؤشر نسبة الإناث ضمن قوة العمل للعام 2023، والثاني عربيا في مؤشر تنمية الشباب العالمي للعام 2023.

وفيما يتعلق بالاستدامة، أشار المركز إلى أن مملكة البحرين تمتلك جميع المقومات اللازمة لاستيعاب المبادئ الرئيسة لأهداف التنمية المستدامة، عبر حرصها على مواءمة برامج وإستراتيجيات عمل الجهات الحكومية مع أهداف التنمية المستدامة، إضافة إلى دستور المملكة وميثاق العمل الوطني الذي يؤكدان تطبيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة.

وفي هذا الصدد، اعتمدت مملكة البحرين برنامج الحكومة 2023 - 2026م بما يتوافق مع رؤية البحرين الاقتصادية 2030، وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، تحت شعار من التعافي إلى النمو المستدام، إضافة إلى اعتماد خطة التعافي الاقتصادي التي تضم 27 مبادرة وصندوق العمل (تمكين) وغيرها.

وتشير بيانات المركز الإحصائي الخليجي إلى اعتماد مملكة البحرين مبادرات تنموية رقمية من أبرزها: خطة التحول الرقمي لتحويل 229 خدمة حكومية إلى خدمات رقمية، وتحقيق تغطية بنسبة 100 % لشبكة اتصالات الجيل الخامس وشبكة النطاق العريض (الإنترنت).

وأفاد المركز بأن مملكة البحرين لديها رؤية طموحة نحو مضاعفة أهداف الطاقة المتجددة إلى 20 % بحلول العام 2035، ومن أبرز الجهود البحرينية في مجال الطاقة المتجددة، تنفيذ مشروع إنشاء محطة طاقة شمسية بقدرة 100 ميجاواط، ومشروع تركيب أنظمة طاقة شمسية بقدر 72 ميجاواط على أسطح المباني الحكومية.

كما أطلقت مملكة البحرين إستراتيجيات في مختلف القطاعات الحيوية الواعدة المتمثلة في: النفط والغاز، السياحة، الخدمات اللوجستية، الصناعة، تطوير الخدمات المالية، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاقتصاد الرقمي، الأمن الغذائي.

وفي برنامج المدن الصحية للمنظمة الصحة العالمية المتعلق بأهداف التنمية المستدامة 11 والمتمثل في في جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة، فقد حصلت البحرين كأول عاصمة صحية على مستوى الشرق الأوسط تم اعتمادها كمدينة صحية، إضافة إلى حصول محافظتين بالمملكة ذات الاعتماد الصحي، وتحديد 5 جامعات تشجع الممارسات الصحية، مع إطلاق 3 جوائز عالمية تعزز من مكانة مملكة البحرين في تحفيزها للتنمية المستدامة.

وأشار المركز إلى أن من ضمن السباقات الأكثر استدامة عالميا، فقد توج فيه سباق الجائزة الكبرى لطيران الخليج للفورمولا 1 بالبحرين للعام 2023، إذ يتميز بإنتاج الألواح الشمسية في حلبة البحرين التي تنتج ما يقارب 5.28 ميجاواط من الطاقة النظيفة، وما يكفي من الطاقة المتجددة لتغطية جميع الاستخدامات لسباق الفورمولا 1 للعام 2003، أي ما يعادل 3,108 طن من الكربون.

P 15
Link